الأمم المتحدة S/2022/918

مجلس الأمن

Distr.: General
7 December 2022
Arabic
Original: English

الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2625 (2022) الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى 15 آذار/مارس 2023، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوماً تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير التطورات السياسية والأمنية والأوضاع الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والتقدّم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر.

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الأطراف تقدما في تنفيذ الاتفاق المنشّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وتمثّل هذا التقدم بالأخص في تخرّج قوات وإقرار مشاريع قوانين بالغة الأهمية، مثل مشروع قانون عملية وضع الدستور، والميزانية الوطنية.

3 - وفي 1 أيلول/سبتمبر، صادقت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها على خريطة الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية للاتفاق المنشَّط بشكل سلمي وديمقراطي التي اعتُمدت في 4 آب/أغسطس. وصادقت اللجنة المعاد تشكيلها أيضا على تمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين، حيث صوّت 37 من 42 عضوا من المعارضة والأوساط الدبلوماسية والمجتمع المدني لصالح هذا التمديد. ويعزى اعتماد خريطة الطريق في المقام الأول إلى التأخر في تنفيذ الاتفاق. وامتنعت المجموعة الثلاثية المؤلفة من النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي (أحد أعضاء اللجنة المعاد تشكيلها) عن التصويت، فقد أثاروا شواغل بشأن عدم إشمال الجميع في المشاورات قبل اعتماد خريطة الطريق. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أقرّ المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله تعديلا للدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان لعام 2011 يُمدد الفترة الانتقالية لتمتد من شباط/فبراير 2022 إلى شباط/فبراير 2025 ويُدمج خريطة الطريق في الدستور الانتقالي.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - ورفضت أطراف معنية أخرى منها الحركة الوطنية الديمقراطية، وأطراف غير موقِّعة منها جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة وجبهة الخلاص الوطني، خريطةَ الطريق بحجة أن تمديد الفترة الانتقالية ناتج عن تضاؤل الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاق المنشّط. وتباينت آراء المجتمع المدني بشأن هذا التمديد، حيث قبلت الغالبية التمديد لكنها دعت إلى إشراك أشمل للجميع ومزيد من المشاورات في المستقبل.

5 - وفي 22 أيلول/سبتمبر، اتفقت الأطراف في الاتفاق المنشط على توزيع المناصب الإدارية التسعة المتعلقة بما عدده 17 لجنة وطنية على النحو التالي: خمسة مناصب للحركة الشعبية لتحرير السودان، ومنصبان للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومنصب واحد لتحالف المعارضة في جنوب السودان، ومنصب واحد للأحزاب السياسية الأخرى.

6 - وبعد تجاوز الطريق المسدود الذي أفضى إلى مقاطعة الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان المجلسَ التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله، صودق على القانون المتعلق بعملية وضع الدستور (2022) ومشروع (تعديل) القانون المتعلق بالدائرة الوطنية للأحياء البرية (2022) من جديد في 24 و 26 تشرين الأول/أكتوبر. وصودق أيضا على مشروع تعديل قانون جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (2022) في 7 تشرين الثاني/نوفمبر.

7 - ومن الجدير بالذكر أن عملية تخرُّج الدفعة الأولى من القوات الموحدة اللازمة في منطقة الاستوائية الكبرى التي بدأت في 30 آب/أغسطس اكتملت في 19 أيلول/سبتمبر بتخرُّج ما مجموعه 184 26 فردا في جوبا ومريدي وتوريت. وفي 27 أيلول/سبتمبر، أقام مجلس الدفاع المشترك حفل تخرج في بور بولاية جونقلي لقوات عددها 007 1 أفراد. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، تخرج 491 13 متدربا في واو بولاية بحر الغزال. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، تخرجت قوات عددها 366 1 فردا في موم بولاية الوحدة. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، تخرجت قوات عددها 958 9 فردا في ملكال بولاية أعالي النيل.

التطورات المستجدة في عملية السلام

8 - تدهورت الحالة الأمنية في أنحاء متعددة من البلد في ظل اشتداد العنف القبلي. وفي 12 أيلول/سبتمبر، كلّف رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، لجنتَي تحقيق بالنظر في حوادث انعدام الأمن، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، في مقاطعة ميوم بولاية الوحدة، وفي روالبيت بيام بمقاطعة تونج الشمالية بولاية واراب.

9 - واستمرت الاشتباكات بين فصيلي كيت قوانق (قوات أقويليك والقوات الموالية لقاتويج) من الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل الهيمنة في النزاع الدائر في ولاية أعالي النيل. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن فصيل كيت قوانق الذي يقوده سيمون قاتويج في بيانٍ معارضتَه فكرة إجراء انتخابات في السياق السياسي الحالي، ودعا جميع جماعات المعارضة التي تقاوم الحكومة إلى الاتحاد تحت مظلة المعارضة. وفي هذا السياق، التقى السيد قاتويج بوفد من جبهة الخلاص الوطني في 15 تشرين الأول/أكتوبر، وبزعيم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لجنوب السودان، الجنرال ستيفن بوي رولنيانغ، في 19 تشرين الأول/أكتوبر.

10 - وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس أن الحكومة لن تمنح قادة المتمردين بعدئذ رتبا ومناصب لتحفيزهم على الانضمام إلى عملية السلام. وشدد الرئيس على أن السلام مسؤولية الجميع وأنذر بأن أيام مكافأة من يتسببون في الأذى قد ولّت.

11 - وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، نُشر، في إطار الاتفاق الموقع في الخرطوم في 16 كانون الثاني/يناير بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وقوات أقويليك التي يقودها جونسون أولوني، ما عدده 500 فردا من قوات الأمن المتكاملة، من بينهم أفراد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وعناصر من قوات أقويليك، في مجينيس لحماية المنطقة على طول الحدود بين ولاية أعالي النيل والسودان.

12 - وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، قدم الأمين العام بالنيابة للحركة الشعبية لتحرير السودان، بيتر لام، توصيات إلى مكتبها السياسي ومنها التوصية بأن يقيل مجلس التحرير الوطني النائب الأول لرئيس جنوب السودان، رياك مشار، والأمين العام السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان، الجنرال باغان أموم، من عضوية الحزب لأنهما بقيا منفصلين عنه على الرغم من الاتفاق على إعادة توحيد صفوف الحركة. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، أبدى الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان معارضته لقرار الإقالة قائلا إن الحركة الشعبية لتحرير السودان مشكّلة من الفصائل الثلاثة (الحركة الشعبية لتحرير السودان المشاركة في الحكومة، والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان الحقيقية) وأنه لا يمكن لأي فصيل أن يقيل عضوا من فصائلها الأخرى. وأشار الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أن أي فصل أو استبدال لا يمكن أن يتم إلا بقرار من المؤتمر الوطني للحركة الشعبية لتحرير السودان. وردا على ذلك، دعت الحركة الشعبية لتحرير السودان من يرغبون في مغادرة أحزابهم والعودة إلى صفوفها أن يقوموا بذلك في الاجتماع المقبل لمجلس التحرير الوطني المقرر عقده الآن في كانون الثاني/يناير 2023.

13 - وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت جماعة سانت إيجيديو أن الفصائل من تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان التي يقودها الجنرال توماس سيريلو سواكا والجنرال بول مالونق والجنرال أموم اتفقت على توحيد صفوفها. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت جماعة سانت إيجيديو اجتماعا جمع بين الجماعات غير الموقِّعة، بمشاركة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لمناقشة سبل المضي في عملية السلام في جنوب السودان. وأكدت الجماعات غير الموقِّعة على ما دعت إليه سابقا وهو عقد مائدة مستديرة وطنية خارج جنوب السودان تشارك فيها جميع الأطراف المعنية لرسم مسار جديد ليمضي فيه البلد. وأعربت تلك الجماعات عن اعتزامها العمل مع الوفد الحكومي بشأن هذا الموضوع. لكن في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، أوقف وزير شؤون الرئاسة برنابا مريال بنجامين محادثات السلام متهما الجماعات غير الموقِّعة بكسب الوقت للاستعداد لشن الحرب.

الاتصالات والتطورات الإقليمية

14 - في 19 أيلول/سبتمبر، أصدر مكتب النائب الأول للرئيس بيانا عارض فيه اقتراح بعض ممثلي الدينكا نقوك في أيار/مايو أن يُسمح لمنطقة أبيي بالحكم الذاتي ريثما يُتوصل إلى حل لمسألة وضع المنطقة. وقال الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان إن مصير أبيي مسألة وطنية ينبغي أن يستند حلها إلى آراء شعب جنوب السودان كافة.

15 - وفي 27 أيلول/سبتمبر، أصدر الرئيس بيانا أشار فيه إلى أن وضع أبيي سيناقش على صعيد ثنائي بين السودان وجنوب السودان. وذكر أن استفتاء عام 2013 أعطى دلائل على أن سكان أبيي يرون أنهم ينتمون إلى جنوب السودان. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، أعاد الرئيس تشكيل اللجنة المعنية بأبيي المكلفة بتحديد الوضع النهائي للمنطقة المتنازع عليها.

16 - وفي 29 أيلول/سبتمبر، ناقش مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الحالة في أبيي وتعهّد بدعم البلدين في تحديد الوضع النهائي لأبيي. وأبدى السودان، المعلّقة عضويته في الاتحاد الأفريقي والموقوفة مشاركته في أنشطته، اعتراضَه على إجراء المناقشات بشأن أبيي في غيابه.

الحالة الاقتصادية

17 - ظلّت حالة الاقتصاد الكلي صعبة نتيجة هشاشة البلد وانعدام الاستقرار فيه وضعف أداء القطاعات الرئيسية وعوامل خارجية مثل تغير المناخ وارتفاع تكاليف الأغذية والوقود. واستمر تقلُّب جنيه جنوب السودان وانخفاض قيمته مقابل الدولار.

18 - وفي 27 أيلول/سبتمبر، أقر البرلمان ميزانية قدرها 3,2 بلايين دولار للفترة 2023/2022 مع عجز يبلغ 1,2 بليون دولار. ويُنتظر تمويل 1,6 بليون دولار من الميزانية من عائدات النفط، وتمويل 269 مليون دولار منها من عائدات غير عائدات النفط. ويفرض القانون تقديم الميزانية إلى الهيئة التشريعية الوطنية في موعد أقصاه 15 أيار/مايو من كل سنة، ولكن هذا الشرط لم يتحقق خلال العامين الماضيين.

19 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، وقّعت حكومة جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري إطارَ الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025. ويمثل الإطار الدعم المتسق والاستراتيجي المقدم من الأمم المتحدة لصالح الأولويات الإنمائية الوطنية المندرجة ضمن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المعدلة (2021-2024) ورؤية الحكومة بشأن الانتقال من التركيز على المساعدة الإنسانية إلى التركيز على التنمية. وتشمل الأولويات الاستراتيجية لإطار الفترة 2023-2025 الحوكمة السياسية والشرعية، والحوكمة الاقتصادية، وإصلاح القطاع العام، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة، وتمكين الشباب، وتنمية القدرات.

ثالثا - الحالة الأمنية

20 - في الممر النهري الممتد بين ولايتي أعالي النيل وجونقلي، أثّر الاقتتالُ بين فصائل كيت قوانق وضد الجماعات المسلحة والغاراتُ على الماشية في الحالة الأمنية العامة، وأدى ذلك إلى تشريد مدنيين. وأسفرت الاشتباكات القبلية على طول الحدود بين ولاية واراب ومنطقة أبيي الإدارية عن مقتل 110 أشخاص وإصابة 67 آخرين. وفي ولاية وسط الاستوائية، زادت درجة انعدام الأمن بسبب هجمات يشتبه أن عناصر من جبهة الخلاص الوطني هي المسؤولة عن شنّها وبسبب مضايقة القوات المسلحة للمدنيين. وزادت الفيضانات في مختلف أنحاء البلاد من حدة التحديات الأمنية.

منطقة أعالي النيل الكبرى

21 - استمرت الاشتباكات بين فصائل كيت قوانق في ولاية أعالي النيل وشمال جونقلي سعيا للسيطرة على معاقل استراتيجية على طول ممر نهر النيل، ولا سيما تونغا ونيو فنغاك وديل وأتار. وأدى القتال إلى

نزوح أكثر من 30 000 مدني في ملكال ونيو فانغاك. وفي 7 أيلول/سبتمبر، هاجمت قوات موالية لقاتويج موقعا للمشردين داخليا في أديديانغ بمقاطعة بانيكانغ. وقُتل أكثر من 50 مدنيا في هجمات شنّت على طول ممر نهر النيل وتركزت مؤخرا في مقاطعة فشودة. ولا تزال أعمال التجييش التي تقوم بها جميع الأطراف والاشتباكات التي تدور فيما بينها في محيط المنطقة تشكل تهديدا أمنيا للمنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أثارت اشتباكات عنيفة تعزى إلى منازعات حدودية طويلة الأمد بين مقاطعتي مابان وميلوت مخاوفَ بشأن استمرار تحول النزاعات دون الوطنية إلى نزاعات إثنية.

منطقة الاستوائية الكبرى

22 - استمرت أعمال عناصر جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في زعزعة الأمن في مقاطعة نهر ياي بولاية وسط الاستوائية. ونُسبت عدة حوادث اختطاف وقتل ومضايقات للمدنيين إلى عناصر من جبهة الخلاص الوطني. وفي 4 و 27 تشرين الأول/أكتوبر، اختطفت عناصر يشتبه في أنها من جبهة الخلاص الوطني زعيمين تقليديين في مقاطعتي موروبو وكاجو كاجي. وكثفت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عملياتها في مقاطعة موروبو وعلى طول الطريق الرابط بين ياي ومريدي مثيرةً ذعر المدنيين باستجوابها العديد منهم بشأن انتمائهم المحتمل إلى جبهة الخلاص الوطني. وفي 19 أيلول/سبتمبر، أقامت جبهة الخلاص الوطني مقرا إقليميا لها في موروبو حسب ما أفادت به تقارير. ونزح أكثر من 200 1 شخص بسبب تعرض السكان المحليين للمضايقة والنهب على أيدي قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان نتيجة نقص الإمدادات الطبية والغذائية المتوفرة لجنودها حسب ما يُزعم.

منطقة بحر الغزال الكبرى

23 - تحسنت الحالة الأمنية في روالبيت بولاية واراب مع استمرار نشر قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في المنطقة في أعقاب الاشتباكات الفتّاكة التي اندلعت بين شباب محليين والقوات المسلحة الوطنية في 25 حزيران/يونيه والتي أسفرت عن مقتل ما يقدر بنحو 115 شخصا. وقد ألقي القبض تعسفا على 310 رجال و 15 امرأة في سياق ذلك الحادث.

24 - وشهدت مقاطعة شرق التونج بولاية واراب حلقة جديدة من العنف القبلي بين قبيلتي لونجانق وباك. وواصلت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان انتشارها في مقاطعتي شمال التونج وشرق التونج لنزع سلاح المجتمعات المحلية من أجل ردع العنف. وفي الفترة بين 25 و 29 أيلول/سبتمبر، شنّت قبيلتا لونجانق وباك هجمات انتقامية للأخذ بالثأر، حسب ما يُزعم، عن حادث وقع في عام 2020 وأسفر عن مقتل أربعة رجال وإصابة ثلاثة آخرين. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، أسفر الاقتتال المستمر بين القبيلتين عن مقتل 18 شخصا وجرح 15 آخرين. ونُشرت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في نغاب-أقوك بايام بمقاطعة شرق التونج لردع تزايد أعمال العنف، لكن عملياتها أسفرت أيضا عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في حق المجتمعات المحلية، منها اغتصاب ست نساء، منهن أربع قاصرات، في وُنليت بايام في 1 أيلول/سبتمبر.

25 - وفي الفترة من 20 إلى 25 أيلول/سبتمبر، شهدت المناطق المحيطة بالحدود الجنوبية لمربّع أبيي زيادةً في حوادث العنف بفعل تنازع على الحدود بين مقاطعة تويك ومنطقة أبيي الإدارية. وشهدت منطقة آنيت في منطقة أبيي الإدارية اشتباكات فتّاكة في 25 أيلول/سبتمبر و 10 تشرين الأول/أكتوبر أسفرت عن

مقتل نحو 57 شخصا وجرح 48 آخرين حسب التقديرات. ويواصل أفراد الدينكا تويك والدينكا نقوك التجييش في منطقتيهما ولا تزال درجة التوتر بين القبيلتين شديدة على الرغم من مختلف الاتصالات والمفاوضات التي أجريت للتوصل إلى اتفاق سلمي. ومما يثير القلق أيضا دخول قبائل بول نوير التي شردتها الفيضانات في مقاطعة ميوم في النزاع وتحالفها مع القبائل المستضيفة لها.

رابعا - الحالة الإنسانية

26 - أسفرت الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين فصائل مسلحة في مدينة تونغا أو بالقرب منها عن تشريد آلاف الأشخاص في مختلف أنحاء ولايات أعالي النيل وجونقلي والوحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتعبأ الشركاء في المجال الإنساني لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا، بما فيها الاحتياجات من الغذاء والمأوى والمياه والصرف الصحي وخدمات النظافة الصحية والحماية والصحة والتغذية.

27 - وأسفرت الهجمات المسلحة على مواقع أديديانغ للمشردين داخليا عن تشريد أكثر من 000 7 شخصا ومقتل وإصابة مدنيين. وتسببت الهجمات أيضا في تدفق المشردين داخليا على موقع ملكال لحماية المدنيين. وواصل الشركاء في المجال الإنساني تقديم الدعم العاجل في الموقع، ولكن استجابتهم كانت محدودة بسبب نقص التمويل وتعذر إيصال المساعدات وانعدام الأمن. والوضع مأساوي جدا نتيجة نزوح الناس عدة مرات خلال الأشهر القليلة الماضية، حيث نزحوا من تونغا إلى أديديانغ ثم إلى ملكال. ويتقصى الشركاء في المجال الإنساني والبعثة حاليا خيارات للتخفيف من الازدحام في الموقع.

28 - وفي 8 و 9 تشرين الأول/أكتوبر، أسفر الاقتتال بين فصائل مسلحة في عدة مواقع في مقاطعة فشودة بولاية أعالي النيل عن تشريد ما يقدر بنحو 000 8 شخص وخسائر كبيرة في الممتلكات. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، كان ما يقدر بنحو 441 شخصا من واو شلوك بمقاطعة فشودة مسجلين في موقع ملكال لحماية المدنيين، مع انتظار المزيد من الأشخاص وسائل النقل النهري لنقلهم إلى موقع ملكال لحماية المدنيين وفق ما أُبلغ به.

29 - ووفقا لتقييم الاحتياجات السريع الذي أجراه الشركاء في المجال الإنساني، كان تهاطل أمطار غزيرة وحدوث فيضانات قد أثّر حتى 25 تشرين الثاني/نوفمبر في أكثر من مليون شخص في مختلف أنحاء جنوب السودان. وتأثرت تسع ولايات من الولايات العشر بذلك، مع تركز غالبية الاحتياجات في ولايات شمال بحر الغزال وواراب والوحدة وغرب الاستوائية. وأدى هطول الأمطار في عام 2022 بمعدلات تفوق المعدلات المعتادة لرابع عام على التوالي إلى اختلال نسق هطول الأمطار وحدوث فيضانات لفترة طويلة، حيث تجاوزت مستويات المياه في بعض مناطق ولايتي الوحدة وأعالي النيل مستويات عام 2021 وتأثرت بذلك مناطق لم تغمرها المياه في عام 2021. وألحقت الأمطار الغزيرة والفيضانات أضرارا بالمحاصيل والممتلكات والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك مراكز الصحة والتغذية والمدارس. وبينما تستمر الاستجابة لمعالجة آثار الفيضانات، لا تزال حالة انعدام الأمن، والعنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة، والطرق غير السالكة، ومهابط الطائرات المغمورة بالمياه، والمعوقات التي تعترض الوصول تعوقُ الاستجابة الشاملة. وأُجري ما لا يقل عن 36 تقييما سريعا للاحتياجات في ولايات شرق الاستوائية والبحيرات وجونقلي وشمال بحر الغزال والوحدة وأعالي النيل وواراب وغرب بحر الغزال وغرب الاستوائية، وفي منطقة البيبور الإدارية الكبرى.

30 - وفي الفترة ما بين 20 و 25 أيلول/سبتمبر، أدى تجدد الاقتتال بين الجماعات الإثنية في مقاطعة تويك بولاية واراب ومستوطنة آنيت بمنطقة أبيي الإدارية إلى تشريد ما يقرب من 500 3 شخص. وانتقل من نزحوا من مستوطنة آنيت إلى مانِيل وميوم ومادينغ وأنيِل - كواش وركِاين في مقاطعة تويك. وفاقم قدوم هؤلاء المشردين تردي الحالة الإنسانية الهشة أصلا في مقاطعة تويك التي تستضيف ما يقرب من 000 29 شخص من المتضررين من الفيضانات، ومنهم 240 16 طفلا. ورغم التحديات المواجهة في المرور، زاد الشركاء في واراب من الخدمات الأساسية المقدمة في مواقع المشردين داخليا.

31 - وفي 29 أيلول/سبتمبر، عُرض التقرير عن تقييم سريع للاحتياجات مشترك بين الوكالات خلال اجتماع شهري للمجموعات ترأسه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ووفقا لذلك التقرير، شردت الفيضانات 000 17 فرد إضافي في مقاطعة مايندِيت، وبذلك ارتفع العدد التراكمي الإجمالي بالنسبة لهذه المقاطعة إلى 358 59 شخص و 834 2 أسرة معيشية. وفي مقاطعة لير، أصبح 050 8 شخص إضافي مشردين ليصل المجموع التراكمي للمتضررين من الفيضانات إلى 295 48 شخصا. ويقيم العديد من هؤلاء في مواقع للمشردين بعد أن فروا من ديارهم هربا من النزاع في عام 2022.

32 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، كان قد أُبلغ عن 424 حالة إصابة بالكوليرا انتهت إحداها بوفاة في بلدة ربكونا ومخيم بانتيو للمشردين داخليا. ومن أنشطة الاستجابة في هذا الصدد إنجازُ حملات للتوعية العامة والإعلام وتحسينُ البنى التحتية للمياه والصرف الصحي. وحتى حينه، حُقنت 147 584 1 حقنة من لقاح الكوليرا في مقاطعتي لير وربكونا بولاية الوحدة، ومقاطعة شرق يرول بولاية البحيرات، ومقاطعة جوبا بولاية وسط الاستوائية.

33 - وأدى مقتل اثنين من موظفي منظمات غير حكومية في 19 و 25 أيلول/سبتمبر في ولاية الوحدة بسبب نزاعات بين فروع عشائر إلى زيادة التوتر في صفوف المقيمين في مخيم بانتيو للمشردين داخليا. وأدت الفيضانات في مقاطعات مايندِيت ولير وميوم إلى نزوح أكثر من 000 100 مدني إلى مناطق أخرى منها ولاية واراب ومنطقة أبيي الإدارية. وزادت حالات النزوح هذه من حدة ديناميات النزاع المحلية في هذه المناطق.

34 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت المعوقات التي تعترض الوصول، والعوائق البيروقراطية، وانتشار الإجرام، والعنف القبلي، وعمليات القتل الانتقامية، في إعاقة عمل الجهات العاملة في المجال الإنساني. وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغ عن وقوع 115 حادثاً من حوادث إعاقة إيصال المساعدة الإنسانية وانطوى 75 حادثاً منها على أعمال عنف ضد عاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وضد أصولها. وأُبلغ عما مجموعه 115 حادثا في 10 ولايات. وقُتل أربعة من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أثناء تأدية واجبهم، ونُقل 57 من هؤلاء العاملين إلى ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل. وأُبلغ عن وقوع 17 حادث نهب وسرقة لأصول المساعدة الإنسانية. ووقعت سبع هجمات على قوافل وعلى مركبات متعاقد عليها تجاريا في ولايات جونقلي وشرق الاستوائية وأعالي النيل. وقُتل ثمانية من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أثناء تأدية واجبهم منذ بداية عام 2022، في مقابل مقتل خمسة في عام 2021.

خامسا - تنفيذ ولاية البعثة

ألف - دعم تنفيذ الاتفاق المنشَّط وعملية السلام

35 - في 30 آب/أغسطس، وتمشيا مع قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ 11 تموز/يوليه، شكّلت البعثة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بما في ذلك اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، فرقةَ عمل ثلاثية تقنية لتُعنى بعملية وضع الدستور الدائم وبتقديم الدعم الانتخابي. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، تم التوصل في اجتماع ثلاثي الأطراف إلى اتفاق بشأن الإطار المرجعي الذي ينبغي الاسترشاد به في تنسيق الأنشطة في المستقبل دعما لعملية السلام.

36 - وفي 20 و 21 أيلول/سبتمبر، تواصل الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس البعثة بشكل منفصل مع وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، بصفة هذه الدولة رئيسةَ اللجنة المخصّصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان، ومع مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن. وأعرب المفوض عن استعداد الاتحاد الأفريقي لتقديم المساعدة والإطلاع على الخبرات المكتسبة من الحالات الأخرى المماثلة في أفريقيا.

37 - وفي الفترة من 6 إلى 8 ومن 20 إلى 22 أيلول/سبتمبر، قدمت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدعم إلى حلقتَي عمل لإعداد مشروع السياسة الوطنية للأراضي في جنوب السودان ووضع صيغته النهائية. وحضر حلقتَي العمل 120 مشاركا (منهم 25 امرأة) وفريق تقني صغير مؤلف من 12 فردا (منهم امرأتان). وركزت المناقشات على مسائل تمسّ المرأة مثل حقها في وراثة الأراضي وتسجيلها باسمها، والقضاء على الممارسات العرفية التمييزية، وتمثيل المرأة في المؤسسات التي تنظم استغلال الأراضي. وأسهمت حلقتا العمل في الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع الصيغة النهائية للسياسة الوطنية للأراضي التي تشكل عملية إصلاحية رئيسية حُدّدت في الاتفاق المنشّط.

38 - وفي 24 و 25 أيلول/سبتمبر، نظمت البعثة اجتماعا تشاوريا في ولاية شمال بحر الغزال شارك فيه 69 فردا (منهم 14 امرأة) وكان من بين المشاركين مفوضو مقاطعات وأعضاء في لجان للسلام وقادة مجتمعيون لتعزيز قدرات التخطيط الاستراتيجي وتشجيع الشراكة والتعاون بين السلطات المحلية والأوساط التي تخدمها. واعتُمدت خطط عمل في الاجتماع لتعزيز الحوكمة الشاملة للجميع تمشيا مع تخصيص حصة 35 في المائة للنساء.

39 - وفي 28 أيلول/سبتمبر، شاركت البعثة في اجتماع للخبراء نظمته اللجنة الوطنية لتعديل الدستور لمراجعة قانون مكافحة الفساد في جنوب السودان (2009). وفي 24 و 25 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة المساعدة التقنية في حلقة عمل تتعلق بالتحقق من سلامة مشروع القانون الذي يتوقع أن تضعه اللجنة الوطنية لتعديل الدستور في صيغته النهائية لتقديمه إلى وزارة العدل.

40 - وزار الممثل الخاص السودان في الفترة من 4 إلى 6 أيلول/سبتمبر للاجتماع برئيس مجلس السيادة في السودان الفريق عبد الفتاح البرهان، ووزير الخارجية علي الصادق علي، ووزير الدفاع الفريق ياسين إبراهيم ياسين، ودعا السودان، بوصفه رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وضامن الاتفاق المنشّط، إلى حشد المزيد من الدعم الإقليمي لعملية السلام.

41 - وفي 4 تشـــرين الأول/أكتوبر، اجتمع الممثل الخاص بالأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمناقشة حالة عملية السلام. واتفقا على وضع خطة لتقديم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الدعمَ إلى عملية السلام تمشيا مع خريطة الطريق.

42 - وفي 11 و 25 و 26 تشـــرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة الدعم إلى مجلس اســـتعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين للمضي في وضع خريطة الطريق المتعلقة بإحداث تحول في قطاع الأمن، وصياغة الكتاب الأبيض بشـأن الدفاع والأمن. وسـتحدد هاتان الوثيقتان الرؤية الوطنية فيما يتعلق بإصـــلاح قطاع الأمن في جنوب الســـودان، بما في ذلك تفعيل القوات الموحدة، وهو ما ترى الأطراف المعنية الوطنية أنه يشكل خطوة إيجابية لتنويع قطاع الأمن وتحديد حجمه على النحو الصحيح وإحداث التحول فيه.

43 - وفي الفترة من 18 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر، يسّرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد حلقة عمل في ولاية شرق الاستوائية لبناء القدرات لفائدة 80 مشرّعا من مشرّعي الولايات، منهم 23 امرأة، لتقديم تدريب لهم بشأن الإجراءات البرلمانية وبشأن أدوارهم ومسؤولياتهم.

44 - وفي الفترة من 21 إلى 29 تشـــرين الثاني/نوفمبر، نظّم مكتب الرئيس، بالشـــراكة مع البرنامج الإنمائي والبعثة، منتدى المحافظين السادس في جوبا وكان موضوعه هو تسريع وتيرة تنفيذ الاتفاق المنشّط وفقا لخريطة الطريق. وسبق عقد هذا المنتدى مشاورات على الصعيد دون الوطني بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن كيفية تعزيز المشاركة المدنية.

45 - وفي 24 و 25 تشرين الثاني/نوفمبر، يسّرت البعثة عقد حلقة عمل في جوبا كان موضوعها هو تحليل الجوانب الرئيسية لخريطة الطريق. وقام ما يقرب من 60 مشاركا (منهم 30 امرأة) من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والحكومة والتجمع البرلماني النسائي بتحليل خريطة الطريق، وحددوا التحديات الرئيسية التي تواجَه في وضع الدساتير والعمليات الانتخابية وأدوار مختلف المعنيين، ولا سيما النساء والشباب، في تحسين المساهمة في هذه العمليات.

46 - واستضافت البعثة أيضا 12 مناقشة مائدة مستديرة بثّت على إذاعة مرايا، وواصلت البعثة بذلك تشجيعَ انفتاح الحيز المدني والسياسي وتمكينَ القادة السياسيين والجمهور من التقارب فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المنشّط وما يتصل به من مسائل.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات القبلية

47 - واصلت البعثة توفير الحماية المادية في موقع ملكال لحماية المدنيين الذي أدى التنازع بين فصائل كيت قوانق من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية أعالي النيل وشمال جونقلي إلى زيادة النزوح إليه والازدحام فيه. وفي 29 تشـــرين الأول/أكتوبر، كانت البعثة قد وفّرت الحماية البدنية لما يقدر بنحو 718 36 شخصا.

48 - وواصـلت البعثة تقديم دعمها إلى مخيمات المشـردين داخليا (مواقع حماية المدنيين السـابقة) من خلال التخطيط المتكامل والأنشطة الدعوية والتصدي لحوادث العنف الجنسي والجنساني المزعومة والأنشطة الإجرامية والتهريب المزعوم للأسلحة. وانطوت هذه الجهود على زيادة نشر ضباط جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ووحدة الشرطة المشتركة مدعومين بضباط شرطة الأمم المتحدة للحفاظ على الطابع المدني للمواقع في جوبا وبانتيو.

49 - وواصلت البعثة تركيزها على الشواغل المتعلقة بالحماية وما يتصل بها من تشرد خارج أحد مواقع حماية المدنيين ومواقع أخرى للمشردين داخليا للتمكين من إصدار إنذارات مبكرة والاستجابة في حينه. ورصدت البعثة التقارير عن عمليات الاختطاف المحددة الأهداف في ولاية وسط الاستوائية التي يُشتبه أن مرتكبيها عناصر من جبهة الخلاص الوطني وعناصر إجرامية، وعن عمليات القتل الانتقامية المحددة الأهداف في أوساط قويت بولاية الوحدة، والاشتباكات بين الدينكا نقوك والدينكا تويك على طول حدود أبيي، وعن محاولات إجلاء المشردين داخليا من موقع مهاد للمشردين داخليا ومنطقة الحماية المؤقتة بمحاذاة منطقة عمليات البعثة في لير. وفي هذا الصدد، دعت البعثة الحكومة إلى اتباع نهج أقوى للاضطلاع بمسؤولية حماية جميع المدنيين (بمن فيهم موظفو الوكالات الإنسانية) التي تقع عليها في المقام الأول، وضمان أن تبقى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية متاحة دون عوائق.

50 - وقدمت البعثة الدعم إلى السلطات المحلية والشركاء في المجال الإنساني في تقييم الظروف المواتية للعودة الآمنة والمأمونة في ولايات وسط الاستوائية وشرق الاستوائية وجونقلي. وشمل هذا الدعم التحقُّقَ من 182 مشردا داخليا أعربوا عن نيتهم في العودة طوعا إلى منطقة البيبور الإدارية الكبرى، ثم تقييم مناطق العودة.

51 - وواصلت البعثة دعم إشراك الجميع في الحوار والتعايش السلمي والمصالحة والتماسك الاجتماعي على المستوى دون الوطني لحماية المدنيين وإدارة النزعات القبلية. وفي هذا الصدد، عقدت البعثة 31 من حلقات العمل والمنتديات والحوارات المجتمعية وبرامج بناء القدرات لفائدة المجتمعات المحلية، والسلطات على مستوى الولايات والمستوى المحلي، وزعامات القبائل، والقائدات من النساء، والشباب. واستفاد من هذه الأنشطة ما مجموعه 928 4 مشاركا (منهم 599 1 امرأة).

52 - وفي الفترة من 1 إلى 3 أيلول/سبتمبر، نظمت البعثة ومنظمة الأغذية والزراعة ووزارة الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك مؤتمرا وطنيا يتعلق بالثروة الحيوانية. وشارك فيه محافظو الولايات، وكبار الإداريين، وأعضاء من البرلمان الوطني ومن برلمانات الولايات، ومعنيون آخرون من مختلف أنحاء الولايات العشر والمناطق الإدارية. وناقش المشاركون العنف المرتبط بالماشية وبارتحالها، وتقصّوا الحلول الممكنة ومنها اعتماد إطار تنظيمي وطني أوسع لارتحال الماشية لمعالجة العنف المرتبط بها وتوجيه إحداثَ التحول في تربية الماشية والاستغلالَ التجاري لها. واتُّفق على مواصلة المناقشات والتعاون بشأن تحديد خرائط ممرات الارتحال ومسارات الماشية بالتشاور مع المجتمعات المحلية، وبشأن سنّ ما يرتبط بذلك من تشريعات وسياسات.

53 - وفي إطار عملية تعزيز قدرات الزعماء التقليديين ودعم دورهم في إدارة النزاعات المحلية، نظمت البعثة، بالشراكة مع مجلس الحكم المحلي، منتديات إقليمية في ولايتي غرب بحر الغزال وشرق الاستوائية في 6 و 7 أيلول/سبتمبر وفي 28 و 29 أيلول/سبتمبر. وحضر هذه المنتديات ما مجموعه 93 مشاركا (منهم 11 امرأة).

54 - وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، يسّرت البعثة زيارةَ تقارُبٍ قام بها وفد من كبار المسؤولين الحكوميين من ولاية جونقلي إلى منطقة البيبور الإدارية الكبرى لمناقشة المسائل التي تؤثر على الأمن والعلاقات السلمية بين المسؤولين من ولاية جونقلي ومنطقة البيبور الإدارية الكبرى. واتفق الجانبان على تجريم الإغارة على الماشية واختطاف الأطفال والهجمات الانتقامية ونصب الكمائن على الطرق، وعلى إنشاء مناطق عازلة لإلقاء القبض على الجناة سوياً. ووقّعا خطة عمل تتألف من 15 نقطة لتنفيذ القرارات المتفق عليها.

55 - وفي الفترة من 24 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة حوارا للسلام عبر الحدود لفائدة 60 مشاركا (منهم 7 نساء) يمثلون مقاطعة بانيجيار بولاية الوحدة ومنطقة رومبيك الكبرى بولاية البحيرات. ووقع المشاركون قرارا يتألف من 17 نقطة لتعزيز العلاقات السلمية بين القبائل ومنع الهجمات عبر الحدود.

56 - ودعت البعثة إلى تحديد سياق متكامل ومنظّم تُعالج في إطاره المسائل المتصلة بالأمن وتغير المناخ، مثل التخفيف من حدة الفيضانات، عند تحديد الجهود الهادفة إلى بناء القدرة على الصمود وإلى التعافي. وانطلقت المشاريع التجريبية بشأن الشراكات من أجل السلام والقدرة على الصمود والتعافي في ولايات شرق الاستوائية وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال وغرب الاستوائية.

57 - وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت قوة البعثة قد سيّرت 375 2 دورية، بما في ذلك 406 1 دوريات قصيرة المدة و 377 دورية طويلة المدة و 90 دورية جوية دينامية و 55 دورية نهرية. وسُيِّر ما مجموعه 575 دورية في موقع ملكال لحماية المدنيين وفي محيطه وفي مواقع للمشردين داخليا. وشاركت في نسبة 8 في المائة من الدوريات عسكرياتٌ من حفظة السلام قُمن بدوريات اتصال روتينية. واحتفظت قوة البعثة بخمس قواعد عمليات مؤقتة لمدة طويلة في كوج وطمبرة وجَمجانغ وموندري ودومولوتو.

58 - وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت شرطة الأمم المتحدة قد سيّرت 447 5 دورية، منها 969 1 دورية لبناء الثقة والطمأنة و 171 دورية قصيرة المدة و 53 دورية طويلة المدة و 36 دورية جوية دينامية و 914 دورية أمنية منسقة و 302 2 دورية شديدة البروز للعيان. وضمت 157 5 دورية من تلك الدوريات البالغ عددها 447 5 دورية شرطيات في صفوفها.

59 - وقامت شرطة الأمم المتحدة 227 مرةً بمهمة مراقبة الدخول في موقع ملكال لحماية المدنيين لمنع وقوع حوادث أمنية وللتخفيف من حدتها وتعزيز سلامة المشردين داخليا وأمنهم. وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في ولاية أعالي النيل والتي أثرت على المشردين داخليا في موقع حماية المدنيين، زادت شرطة الأمم المتحدة من يقظتها بزيادة عدد الدوريات الراجلة من 108 دوريات إلى 553 دورية. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد 16 اجتماعا بشأن منع الجريمة والتخفيف من حدتها مع القادة المجتمعيين ومجموعات المراقبة المجتمعية.

60 - ولبّت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام 333 طلبا من البعثة والمجتمعات المحلية للكشف عن الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة المشتبه في وجودها ثم إزالتها والتخلص منها وتطهير المواقع منها. وأفسح هذا العمل المجال أمام المجتمعات المحلية لتصل إلى 28 منطقة زراعية وثلاث مستشفيات وأربعة مصادر طبيعية للمياه. وأسفرت استجابات دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عن التخلص من 524 21 ذخيرة متفجرة وانعتاق 604 597 أمتار مربعة من الأراضي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

61 - وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تدريبا للتوعية بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب لفائدة 872 فردا من أفراد البعثة (منهم 118 امرأة) لتحسين معرفتهم بما يشكّل تصرفات مأمونة في هذا الصدد، وتعزيز قدرة البعثة على التنقل. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ما مجموعه 884 114 مدنيا (537 15 رجلا و 492 18 امرأة و 897 41 فتى و 958 38 فتاة) التدريب بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة، ومنهم ما يقرب من 175 15 من المشردين داخليا الذين قدموا حديثا إلى موقع حماية المدنيين في ملكال.

جيم - سيادة القانون والمساءلة

62 - من أجل تيسير تهيئة بيئة تتوفر فيها الحماية للمدنيين، واصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية والدعم في بناء القدرات للجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون والعدالة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

63 - وفي الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت البعثة الدعم إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في نشر محكمة عسكرية عامة تتألف من تسعة مسؤولين قضائيين عسكريين في توريت بولاية شرق الاستوائية. ونظرت المحكمة العسكرية في 11 قضية يبلغ عدد المدّعين عليهم فيها 12 مدّعى عليه وانتهى النظر فيها بإصدار ستة أحكام بالإدانة وستة أحكام بالبراءة. وقُدِّم الدعم إلى الضحايا والشهود، بما في ذلك توفير محام مدني للضحايا، من خلال منظمة محلية من منظمات المجتمع المدني، ومثَّل جميع المتهمين محامو دفاع.

64 - ودعمت البعثة الإصلاحات الهيكلية من خلال تيسيرها اجتماعين بين مسؤولين من مديرية النيابة العامة ومديرية القضاء العسكري لمناقشة الاختصاص في النظر في الجرائم المتورط فيها مدنيون من أجل تعزيز المساءلة وسبل لجوء الضحايا والمجتمعات المحلية إلى القضاء، بما يشمل حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

65 - ولبناء القدرات على نطاق نظام العدالة الجنائية وتعزيز سبل اللجوء إلى القضاء في المناطق النائية، بما في ذلك في مناطق العودة الرئيسية، يسّرت البعثة نشر محكمة دائرة في راجا في الفترة من 26 إلى 30 أيلول/سبتمبر ومن 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر. وفي الفترة من 26 إلى 30 أيلول/سبتمبر، نظرت محكمة الدائرة في أربع قضايا، منها ثلاث قضايا اغتصاب مزعوم تتعلق بأطفال، فأصدرت أحكام إدانة في حق أربعة متهمين. وفي الفترة من 27 إلى 29 أيلول/سبتمبر، قدمت البعثة تدريبا في راجا على إجراء التحقيقات، مع التركيز بشكل خاص على حالات العنف الجنسي والجنساني، لفائدة 44 ضابط شرطة (منهم 13 امرأة) لتحسين مهاراتهم في التحقيق، وقدمت المساعدة التقنية للمحكمة العرفية المنشأة حديثا. وقدمت البعثة أيضا في أيلول/سبتمبر تدريبا في مجال حقوق الإنسان وتدريبا بشأن نظام السجون المراعي للمنظور الجنساني لفائدة 71 من ضباط السجون (منهم 30 امرأة) في جوبا، وتدريبا على حفظ السجلات وإدارة الحالات لفائدة 33 من ضباط السجون (منهم 7 نساء) في واراب.

66 - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى دائرة السجون الوطنية في جنوب السودان من أجل التصدي للاعتقال المطول والتعسفي في السجون. ولتعزيز الروابط والتنسيق على نطاق نظام العدالة، ساعدت البعثة مديري سجون ولايتي غرب بحر الغزال والبحيرات في إعادة تفعيل لجان تطوير السجون، ودعمت إنشاء منتدى لسيادة القانون في ولاية أعالي النيل. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة تدريبا لفائدة 24 قاضيا ومدعيا عاما وشرطيا وضابطا من ضباط السجون (منهم 5 نساء) بشأن قضاء الأحداث في واو في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الفترة من 4 إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر، أجرت البعثة تدريبا في بور لفائدة 42 مشاركا منهم 25 زعيما من الزعماء التقليديين و 7 نساء لتحسين قدرتهم على تسوية المنازعات في إطار الامتثال للقانون، وزيادة احترام حقوق الإنسان. ومن خلال بناء القدرات وإقامة الروابط على نطاق نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك الروابط مع نظام العدالة غير الرسمي، تعمل البعثة على

تعزيز تكامل النظام بحيث يمكنه التصدي للجرائم ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز احترام حقوق الإنسان بشكل أكثر فعالية.

67 - وفي 3 و 4 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت البعثة تدريبا تعريفيا بشأن الرقابة لفائدة رؤساء اللجان المتخصصة التابعة للمجلس التشريعي الوطني الانتقالي. ويندرج هذا التدريب ضمن سعي البرلمان لتعزيز قدرته على مراقبة الإنفاق الحكومي.

دال - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

68 - يسّرت البعثة توزيع الإمدادات الإنسانية، بالتنسيق مع الجهات العاملة في المجال الإنساني وبناء على طلبها. ففي 26 تشرين الأول/أكتوبر، كانت شرطة الأمم المتحدة قد قامت بتأمين ما عدده 112 مهمة لإيصال المساعدة الإنسانية، ووفرت 12 فريقا للاستجابة السريعة في مواقع حماية المدنيين، و 166 مرافقة أمنية لمهندسين وكبار شخصيات. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت شرطة الأمم المتحدة منتشرة في قاعدتَي عمليات مؤقتتين وفي ثلاث قواعد عمليات لسريات في أربع ولايات.

69 - وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت البعثة قد سيّرت 377 دورية طويلة المدة و 406 1 دوريات قصيرة المدة لدعم إيصال المساعدة وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ووفرت قوةُ البعثة الحماية لما عدده 471 بعثة متكاملة، وسيّرت 447 دورية من دوريات الحماية العسكرية لدعم القوافل والشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. ولبّت البعثة أيضا 13 طلبا من الشركاء في المجال الإنساني لتوفير الحماية العسكرية والدعم اللوجستي.

70 - ولتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بمسح وتطهير 503 كيلومترات من الطرق، وتحققت من سلامة ما مجموعه 64 مهبطاً لطائرات الهليكوبتر ومدرجاً لهبوط الطائرات.

هاء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

71 - تحقّقت البعثة من 162 حادثاً أثرت سلباً في حالة حقوق الإنسان وتوفير الحماية، ومنها 63 حالة قتل تعسفي و 19 إصابة و 22 عملية اختطاف و 18 حالة عنف جنسي و 34 حالة اعتقال واحتجاز تعسفيين و 3 حالات سوء معاملة و 3 حالات اعتداء على عاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وحالات نهب وتدمير لممتلكات مدنية. وطالت هذه الحوادث 984 مدنيا (منهم 84 امرأة و 60 طفلا) تعرضوا للعنف وقُتل منهم 229 شخصاً وأُصيب 303 آخرين بجراح. ونُسب 58 حادثا من هذه الحوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وأجهزة أخرى من أجهزة الأمن الحكومية. بينما نُسب 59 حادثا منها إلى ميليشيات قبلية وعناصر مسلحة؛ ونُسب 15 حادثاً إلى جبهة الخلاص الوطني؛ ونُسب 14 حادثاً إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات منشقة. ولا يزال العمل جارياً للتحقّق من الجهة التي تُنسب إليها الحوادث الـ 16 المتبقية التي أوقعت 28 ضحية.

72 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت البعثةُ تقريرها الموجز للربع الثالث من عام 2022 عن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان، ويغطي التقرير الفترة من تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2022. ووفقا لهذا التقرير، تمّ التحقق مما لا يقل عن 142حادثاً وتوثيقها والإبلاغ عنها (مقابل 188 حادثاً في الربع السابق من السنة)، وقد طالت هذه الحوادث ما لا يقل عن 745 مدنياً (مقابل 922 مدنياً في الربع السابق من السنة)

تعرضوا لأحد الأشكال الرئيسية الأربعة لإيذاء الأفراد (وهي القتل، والإصابة، والاختطاف، والعنف الجنسي). والانخفاض في حوادث العنف بنسبة 25 في المائة (من 188 إلى 142 حادثا) وفي عدد الضحايا بنسبة 19 في المائة (من 922 إلى 745 ضحية) يُعزى جزئيا إلى انخفاض حوادث العنف المحلية المنسوبة إلى الميليشيات القبلية والمسؤولة عن 30 في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين خلال الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر. ونُسبت نسبة 62 في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى الأطراف التقليدية في النزاع، بينما نُسبت نسبة 7 في المائة من هذه الإصابات إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية.

73 - وواصلت البعثة رصد الحيز المدني حيث ظل خطر الاعتقال والاحتجاز وسوء المعاملة يُحدق بالمدنيين الذين يعبرون عن آراء فيها انتقاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثة حوادث اعتقال واحتجاز تعسفيين طالت ما لا يقل عن 48 مدنيا في سياق مظاهرات عامة مُنَدّدة بسياسات الحكومة أو بارتكاب المعيّنين من قبل الحكومة مخالفات في إنفاق الموارد العامة.

74 - وواصلت البعثة رصد ودعم مبادرات المساءلة التي تقوم بها الحكومة. وفي 15 أيلول/سبتمبر، دفعت الحكومة تعويضات لخمسة أفراد وقعوا ضحايا انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في مقاطعة نهر ياي بولاية وسط الاستوائية، عملا بحكم أصدرته محكمة عسكرية عامة في 27 حزيران/يونيه.

75 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقرت البعثة 17 تقييما للمخاطر فيما يتعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها.

76 - وأنجزت البعثة 84 نشاطا لبناء القدرات والتوعية في مجال حقوق الإنسان لفائدة معنيين منهم مسؤولون حكوميون وقوات نظامية ومنظمات من المجتمع المدني. واستفاد من هذه الأنشطة ما عدده 781 2 فردا، منهم 867 امرأة، وقد عززت قدرة المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المساهمة بشكل إيجابي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جنوب السودان.

(أ) الأطفال والنزاع المسلح

77 - تحققت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة من وقوع 129 انتهاكاً جسيماً في حق 61 طفلا (24 فتى و 34 فتاة و 3 أطفال مجهولي الجنس). فقد تم التحقق من أن 14 فتى وقعوا ضحايا للتجنيد والاستخدام، وأن 8 أطفال قُتلوا وشُوّهوا (قُتل 3 أطفال وهم فتى واحد وفتاتان، وشُوّه 5 أطفال وهم فتيان و 3 فتيات)، وأن 22 فتاة تعرضن للاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي، وأن 17 طفلا اختُطفوا (7 فتيان و 7 فتيات و 3 أطفال مجهولي الجنس). وتحققت فرقة العمل أيضا من وقوع 52 اعتداء على مدارس (46) ومستشفيات (6)، و 9 حالات مُنع فيها إيصال المساعدات الإنسانية. وتعرض 7 أطفال لانتهاكات متعددة. واشتد تضرر الأطفال في ولايات أعالي النيل (24)، ووسط الاستوائية (14)، وجونقلي (6)، وواراب (6)، وشرق الاستوائية (4)، وغرب الاستوائية (3)، وشمال بحر الغزال (3)، والوحدة (1).

78 - وعُزيت معظم الانتهاكات (64)، بما في ذلك 27 اعتداء على مدارس و 7 حالات مُنع فيها إيصال المساعدات الإنسانية، إلى قوات الأمن الحكومية، ومنها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (51) وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (10)، ودائرة الأحياء البرية (3). ونُسب 18 انتهاكا إلى قوات كيت قوانق،

بينما نُسبت 9 انتهاكات إلى جبهة الخلاص الوطني، و 8 إلى قوات أقويليك، و 7 إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم يتسن تسمية المسؤول عن 23 انتهاكا لأنها وقعت خلال حوادث تبادل إطلاق النار بين فصائل كيت قوانق من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان البالغ عددها 18 حادثا (18) أو ارتكبتها جماعات مسلحة مجهولة الهوية (5).

79 - وأجرت البعثة 70 جلسة توعية بمسألة حماية الأطفال لفائدة مشاركين عددهم 102 4 (416 2 رجلا و 686 1 امرأة)، وكان 924 2 من هؤلاء المشاركين من أفراد المجتمعات المحلية (619 1 رجلا و 305 1 نساء)، و 056 1 من قوات الأمن الحكومية (696 رجلا و 360 امرأة)، و 88 من المسؤولين الحكوميين (77 رجلا و 11 امرأة)، و 13 من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (كلهم رجال)، و 21 من الشركاء في مجال الحماية (11 رجلا و 10 نساء). وقدمت البعثة أيضا 20 دورة تدريبية تتعلق بحماية الأطفال لفائدة 770 مشاركا (638 رجلا و 132 امرأة)، وكان 395 من هؤلاء المشاركين من قوات الأمن الحكومية (351 رجلا و 44 امرأة)، و 231 من أفراد المجتمعات المحلية (180 رجلا و 51 امرأة)، و 142 من المسؤولين الحكوميين (105 رجال و 37 امرأة)، ومشارك واحد من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (رجل)، ومشارك واحد من تحالف المعارضة في جنوب السودان (رجل).

80 - وأجرت البعثة بالإضافة إلى ذلك 59 جلسة تعريفية وتعميمية لفائدة 157 1 فردا من أفراد الأمم المتحدة (928 رجلا و 229 امرأة)، منهم 704 ضباط عسكريين (620 رجلا و 84 امرأة)، و 359 ضابطا من شرطة الأمم المتحدة (249 رجلا و 110 نساء)، و 89 مدنيا (55 رجلا و 34 امرأة)، و 5 من ضباط الإصلاحيات (4 رجال وامرأة واحدة). وركزت الدورات التدريبية على توعية أفراد الأمم المتحدة بحقوق الأطفال والجهود الجارية لتعزيز حماية الأطفال أثناء النزاع المسلح تمشيا مع ولاية البعثة.

(ب) العنف الجنسي المرتبط بالنزاع

81 - وثقت البعثة 11 حادث عنف جنسي مرتبط بالنزاع طالت 22 ضحية، من بينهم 4 فتيات، وتحققت من وقوع هذه الحوادث. وتحققت البعثة أيضا من وقوع 6 حوادث عنف جنسي مرتبط بالنزاع وقعت قبل الفترة المشمولة بالتقرير وطالت 18 امرأة وفتاتين. وتعرض الضحايا المتراوحة أعمارهم بين 17 و 42 سنة للاغتصاب (18) أو الاغتصاب الجماعي (22) والاختطاف بغرض الاغتصاب (1) أو الاسترقاق الجنسي. وتمكن 29 من 42 ضحية من الحصول على الخدمات الطبية. ووقعت هذه الحوادث في ولايات وسط الاستوائية (3) وأعالي النيل (3) والوحدة (5) وواراب (3) وغرب الاستوائية (1) وجونقلي (1) وغرب بحر الغزال (1)، ونُسبت إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (6)، وجبهة الخلاص الوطني (1)، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (2)، وقوات أقويليك التي يقودها السيد أولوني (1)، بينما عُزيت 7 حوادث إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية.

82 - وأجرت البعثة جلسات توعية وأنشطة لبناء القدرات استهدفت معنيين متنوعين منهم أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (84) وكبار قادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (50) والأعضاء في شبكات المجتمع المدني (17) لإشراكهم في العمل على منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له.

83 - وقد قامت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بزيارة إلى جنوب السودان في الفترة من 17 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر. وعقدت اجتماعات مع العديد من كبار المسؤولين

الحكوميين لمناقشة التدابير اللازمة للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتواصلت مع شبكات الضحايا والقيادات النسائية وممثلي منظمات المجتمع المدني.

واو - المرأة والسلام والأمن

84 - واصلت البعثة العمل مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية من أجل دعم النساء. ففي 29 أيلول/سبتمبر و 5 تشرين الأول/أكتوبر، ساعدت البعثة في إطلاق شبكات نسائية خدمةً لدائرة الأحياء البرية وجهاز الدفاع المدني. وتهدف هذه الشبكات إلى ضمان مشاركة النساء على قدم المساواة في قطاع الأمن وتعزيز مراعاة خدمات مؤسسات قطاع الأمن للاعتبارات الجنسانية. واختارت الضابطات خلال مناسبات إطلاق هذه الشبكات تسعة نساء ليشكّلن لجنةً تنفيذية لتقوم بأنشطة كفيلة بزيادة بروز النساء وتحسين وضع العاملات، لا سيما في الترقيات وإسناد الرتب.

85 - وواصلت البعثة بناء قدرات مؤسسات قطاع الأمن الرئيسية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنسي والجنساني. وفي الفترة من 21 إلى 23 أيلول/سبتمبر، عُقدت حلقة عمل في جوبا لفائدة 56 ضابطا (منهم 34 ضابطة) في نظام السجون الوطني لتوعيتهم بالصكوك الدولية للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، بما فيها قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك).

86 - وواصلت البعثة دعم ما تبذله الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية من جهود لتعزيز مشاركة النساء مشاركةً هادفةً كاملةً وعلى قدم المساواة في صنع القرارات العامة. وشمل ذلك دعم المشاركة في المناقشات المتعلقة بعمليات الإصلاح القانوني من أجل تعزيز المشاركة الموضوعية في المسائل ذات الصلة. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، دعمت البعثة، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، إطلاق أنشطة للتربية المدنية في مجال الانتخابات ووضع الدستور في يامبيو بولاية غرب الاستوائية لتوعية 300 امرأة بما لتحسين الأوضاع من أهمية في إجراء عمليات انتخابية حرة ونزيهة وذات مصداقية في جنوب السودان.

87 - وواصلت البعثة دعم تشكيل منظمات حقوق المرأة، بما يشمل الاتحادات النسائية وعمليات بدء إنشائها وتفعيلها وأنشطتها الدعوية. ففي جوبا، ساعدت البعثة الاتحاد النسائي لوسط الاستوائية، الذي يضم 138 امرأة، في وضع خطته الاستراتيجية. ومن أهداف هذه الخطة القيام بأنشطة دعوية حتى تُخصّص حصة 35 في المائة للنساء في المؤسسات الانتقالية.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

88 - في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، كان ملاك الموظفين المدنيين في البعثة يبلغ 660 2 موظفا ويتألف من 857 موظفا دوليا منهم 251 امرأة (29,3 في المائة)، و 412 1 موظفا وطنيا منهم 226 امرأة (16,0 في المائة)، و 391 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة منهم 168 امرأة (43,0 في المائة).

89 - وكان قوام شرطة البعثة يبلغ 556 1 شرطيا (مقابل القوام المأذون به وهو 101 2) ويتألف من 673 شرطيا منهم 264 امرأة (39,2 في المائة)؛ و 846 فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة منهم 225 امرأة (26,5 في المائة)؛ و 34 من ضباط السجون منهم 14 امرأة (42,4 في المائة).

90 - وكان قوام البعثة من الأفراد العسكريين يبلغ 866 13 فرداً، في مقابل القوام المأذون به البالغ 000 17 فرد عسكري، وكان يتألف من 197 ضابطا من ضباط الاتصال العسكري منهم 58 امرأة (29,4 في المائة)؛ و 398 ضابطا من ضباط الأركان منهم 73 امرأة (18,3 في المائة)؛ و 271 13 فردا من أفراد الوحدات العسكرية منهم 790 امرأة (6,0 في المائة).

91 - وواصلت البعثة تعزيز تواصلها مع المجتمعات المحلية للتوعية بمعايير السلوك في الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، في أويل وتوريت ويامبيو وواو وملكال وكواكجوك. وعُزِّز هذا التواصل باستخدام إذاعة مرايا ووسائل التواصل الاجتماعي للتواصل داخليا ضمن البعثة وللتواصل خارجيا مع السكان المحليين. ووُزعت مواد إعلامية وتثقيفية على توريت وروميبيك ويامبيو وأويل دعما لهذه الأنشطة التوعوية. ونشطت الشبكة النسائية للشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في توعية المجتمعات المحلية والنظراء في جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

92 - ووفقاً للسياسة السارية، جرى التعامل في الوقت المناسب مع المعلومات الواردة بشأن احتمال وقوع حالات سوء سلوك و/أو سلوك غير مرض. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سُجِّل 39 ادعاء بارتكاب سوء سلوك في نظام تتبع إدارة الحالات. ولم تُسجَّل أي ادعاءات بوقوع حالات استغلال وانتهاك جنسيين. وظل جميع المتعرّف عليهم من ضحايا حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي سبق الإبلاغ عنها يتلقون الدعمَ من كبير الموظفين المعني بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن أفراد الأمم المتحدة

93 - في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت البعثة قد سجلت 23 انتهاكاً لاتفاق مركز القوات، مقابل تسجيل 38 انتهاكاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتعلق 16 انتهاكا من تلك الانتهاكات بفرض السلطات الحكومية قيوداً على الحركة أثرت على عمل دوريات البعثة في ولايات وسط الاستوائية وغرب الاستوائية وشرق الاستوائية وأعالي النيل وغرب بحر الغزال.

94 - وأعلنت المحاكم الوطنية في 4 شباط/فبراير و 20 تموز/يوليه وفاة الموظفَيْن الوطنيين اللذين ألقى مسؤولون حكوميون القبض عليهما في عام 2014 وظل مكانُ وجودهما غير معلوم. وواصلت البعثة تذكير الحكومة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الذي يفرض عليها إبلاغ عائلتَي الموظفَيْن بمصيرهما لتمكين العائلتين من تجاوز مصابهما.

95 - وظل موظفُو الأمم المتحدة وعملياتُها مستهدفين من العناصر الإجرامية واستمر تعرضهم للمضايقة من قوات الأمن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل تعرض موظفي الأمم المتحدة وعملياتها لما عدده 27 حالة مضايقة و 11 حالة منع مرور على أيدي قوات الأمن. وانطوت معظم هذه الحوادث على المطالبة بدفع أموال بزعم ارتكاب مخالفات سير أو بزعم عدم سلامة الوثائق عند دخول جنوب السودان من مطار جوبا الدولي.

ثامنا - أداء العناصر النظامية

96 - أجرت قوة البعثة تقييما شمل 10 وحدات منها كتيبتا مشاة في تومبنق وملكال و 7 وحدات تمكينية في بانتيو وتومبنق وجوبا وملكال. وخلُص التقييم إلى أن الوحدات مدربة تدريبا جيدا وجاهزة من الناحية العملياتية وفقا لمعايير الأمم المتحدة. وتجاوزت 8 وحدات المعايير المقررة واستوفتها الوحدتان الأخريان. وزادت الوحدات، وفقا للتوصيات، من جهودها في مجال الاستخبارات العسكرية لحفظ السلام، وزادت من تواتر تمارين إجلاء المصابين والإجلاء الطبي والاستجابة لحالات الطوارئ، وحسّنت الإجراءات الإدارية.

97 - وقُيِّم أداء 4 وحدات من وحدات الشرطة المشكّلة. وخُلص إلى أن الأداء العام مرض، وإن أوصي بوضع خطة تحسين في إطار عملية التدريب المستمر داخل البعثة.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

98 - لقد أدّى التأخر في تنفيذ الاتفاق المنشّط إلى تمديدَ الفترة الانتقالية، وتتيح خريطة الطريق الحالية فرصة للأطراف للالتزام مجددا بالتنفيذ الكامل والهادف للاتفاق وبالمهل الزمنيةالمتفق عليها مؤخرا. وتتضمن خريطة الطريق كذلك مجموعة من الأهداف المعدّلة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يكيف دعمه المستمر على أساسها ويوائمه معها.

99 - وبعد أن اعتمدت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها خريطةَ الطريق التي ستمدد الفترة الانتقالية بموجبها لمدة 24 شهرا بمجرد أن يصادق عليها البرلمان، أُلاحظ بقلق عدم تحقق بعض الأهداف التي كان من المقرر أن تتحقق مبكرا، بما في ذلك إعادة تشكيل مجلس الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات. والمزيد من التأخر في الوفاء بالمهل الزمنية لخريطة الطريق سيؤدي على الأرجح إلى ركود العملية وينبغي تجنبه.

100 - وفي هذا الصدد، أضم صوتي إلى صوتَي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في دعوة حكومة جنوب السودان والأطراف إلى الانخراط في العملية في ضوء وعي متجدد بضرورة السعي العاجل للوفاء بالأهداف المقررة وفق المهل الزمنية المتفق عليها.

101 - وأحيط علما مع التقدير باستمرار تخريج القوات الموحدة اللازمة في إطار عملية إعادة توحيد صفوف القوات المسلحة. وأدعو حكومة جنوب السودان إلى الاستفادة من هذا الزخم من خلال ضمان تقديم الدعم الكافي لهذه القوات ودمجها واستخدامها في ضوء رؤية شاملة تقتضي أن يصبح القطاع الأمني يوما ما مسؤولا أمام السلطات المدنية المنتخبة في جنوب السودان وأن يضم مؤسسات أمنية تعمل ضمن الإطار الدستوري وتحترم حقوق الإنسان الواجبة لشعب جنوب السودان.

102 - ويشجعني التقدم الذي تحقق فيما يتعلق بإعادة تشكيل أو إنشاء المؤسسات الرئيسية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المنشّط. وأرحب بأن المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المنشّط أقرّ مؤخرا القانون الذي يمكّن من إجراء عملية وضع الدستور، وأشير إلى أن هذه العملية تتيح الفرصة، على نحو ما يرد في الاتفاق المنشّط، لعمليةٍ للاتفاق على عقد اجتماعي بين الحكومة والشعب يُمسك بزمامها جنوب السودان.

103 - وأكرر التأكيد على ضرورة أن تشمل عملية تنفيذ الاتفاق المنشّط الجميع وأن تكون متسعة القاعدة. وفي هذا الصدد، أحث الأطراف على توطيد الخطوات المبدئية المتخذة للتوصل إلى اتفاق بشأن قانون

الأحزاب السياسية. ولا أزال أشعر ببالغ القلق إزاء تضييق الحيز السياسي والمدني نتيجة لذلك، ويتعين على الحكومة أن تتخذ تدابير لمعالجة هذا الأمر على وجه السرعة. وأدعو كذلك حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة إلى إعادة النظر في ما تفرضه هيئة الإعلام من مطالب على الصحفيين وإذاعة مرايا، فهي مطالب تقيد حرية التعبير.

104 - وأثني على الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتواصلهما مع الأطراف ودعمهما تنفيذ خريطة الطريق. وأثني كذلك على جماعة سانت إيجيديو لتواصلها وتحاورها على نحو مستمر وشامل مع الأطراف غير الموقِّعة من خلال عملية سانت إيجيديو للسلام.

105 - وما زلت أشعر ببالغ القلق جراء ورود تقارير عن وقوع أعمال عنف في ولاية أعالي النيل أسفرت عن مقتل مئات المدنيين وزيادة أعداد المشردين داخليا الذين لجأ بعض منهم إلى موقع ملكال لحماية المدنيين. وأهيب بالحكومة أن تحمي السكان المحليين وتوفّر بيئة آمنة تمكّن من إشراك الجميع في الحوار وإيجاد حلول تشمل الجميع. وأؤيد المبادرة التي اتخذتها البعثة، بالتعاون مع الأطراف، لتجريد منطقة نهر النيل من السلاح وجعلها ممرا إنسانيا يُيسّر التنقل على مدار العام لتأمين الخدمات المنقذة للحياة، وتعزيز فرص كسب الرزق.

106 - وأدين كذلك الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين شباب الدينكا نقوك والدينكا تويك بالقرب من حدود منطقة أبيي وولاية واراب. وأرحب بتقرير الحكومة التحقيقَ في هذه الاشتباكات ونشرَ قوات في المنطقة للتخفيف من حدة النزاع. وأدعو السودان وجنوب السودان إلى إحراز تقدم مجد في تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي من خلال الحوار السلمي وبما يتماشى مع جهود الاتحاد الأفريقي.

107 - وأشعر ببالغ القلق إزاء الفيضانات التي وقعت مؤخرا في الأنحاء الشمالية من جنوب السودان بعد موسم آخر من تهاطل الأمطار دون توقف. وأنا ممتن للبعثة والشركاء في المجال الإنساني لتمكنهم رغم الصعاب الكبيرة من مساعدة المشردين داخليا الذين تضرروا من الفيضانات.

108 - ولا يزال الوضع الإنساني في جنوب السودان مزريا في ظل ارتفاع معدلات الجوع وانعدام الأمن، بما في ذلك استفحال انعدام الأمن الغذائي. ولا يزال التوتر والعنف يقوضان مساعينا لإيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحليين. ومن المرجح أن يعاني ثلثا سكان جنوب السودان من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الموسم الأعجف الممتد من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه 2023، وأن تعاني بعض المجتمعات المحلية من المجاعة إذا لم يستمر تقديم المساعدات الإنسانية. وقد تحقق قدر من التقدم، لكن الظروف المناخية والزيادة الشديدة في تكاليف الغذاء والوقود تُفاقم تدهور الأمن الغذائي ووقْع التزايد الشديد للفيضانات. وأشيد بدوائر العمل الإنساني لمواصلتها تلبية الاحتياجات من المساعدة الإنسانية بتقديمها مساعدات منقذة للحياة على الرغم من محدودية الموارد، وأشجع المجتمع الدولي والجهات المانحة على تيسير تقديم المساهمات لضمان تناسُب الاستجابة الإنسانية مع الاحتياجات.

109 - ويساورني بالغ القلق إزاء تعرض العاملين في المجال الإنساني للموت أثناء تقديمهم مساعدات منقذة للحياة. ولا يزال من الصعب إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاعات والفيضانات. ويُثير جزعي ما يواجهه العاملون في المجال الإنساني من ضغط غير مبرر في عملهم على تقديم المساعدة لمواطني جنوب السودان. إذ تعوق العراقيل البيروقراطية وأطراف غير حكومية تقديم الدعم إلى السكان المتضررين في الوقت المناسب. ولا بد من وضع حدّ لهذا الاتجاه المثير للقلق. وأهيب بحكومة

جنوب السودان أن تتخذ إجراءات فورية للتصدي للعراقيل وأعمال العنف التي تعترض العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأصولها، وتقديم الجناة إلى العدالة، وضمان الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية والتقيد بها.

110 - وتُبرز التحديات الإنسانية والأمنية المستمرة مجتمعةً أهميةَ معالجة الأسباب الكامنة وراء الهشاشة والضعف. ويُتيح العمل على تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 نهجا شاملا طويل الأجل لمعالجة هذه الأسباب. ويشكل إطار التعاون الجديد من أجل التنمية المستدامة تطورا جديرا بالترحيب في هذا الصدد. وإذ تعمل كيانات الأمم المتحدة على كفالة الاتساق بين الأولويات الإنسانية والإنمائية وأولويات السلام، أشجع الحكومة وشركاءنا على القيام بالأمر نفسه.

111 - وأخيرا، أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وأوجّه الشكر إلى الممثل الخاص نيكولاس هايسوم على قيادته البعثة في بيئة عملياتية وظروف سياسية محفوفة بالتحديات. وأوجّه الشكر أيضا إلى أفراد البعثة النظاميين والمدنيين وإلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في المجال الإنساني لمواصلتهم العمل دون كلل على تحقيق السلام في جنوب السودان في ظروف شديدة الصعوبة.

الخريطة

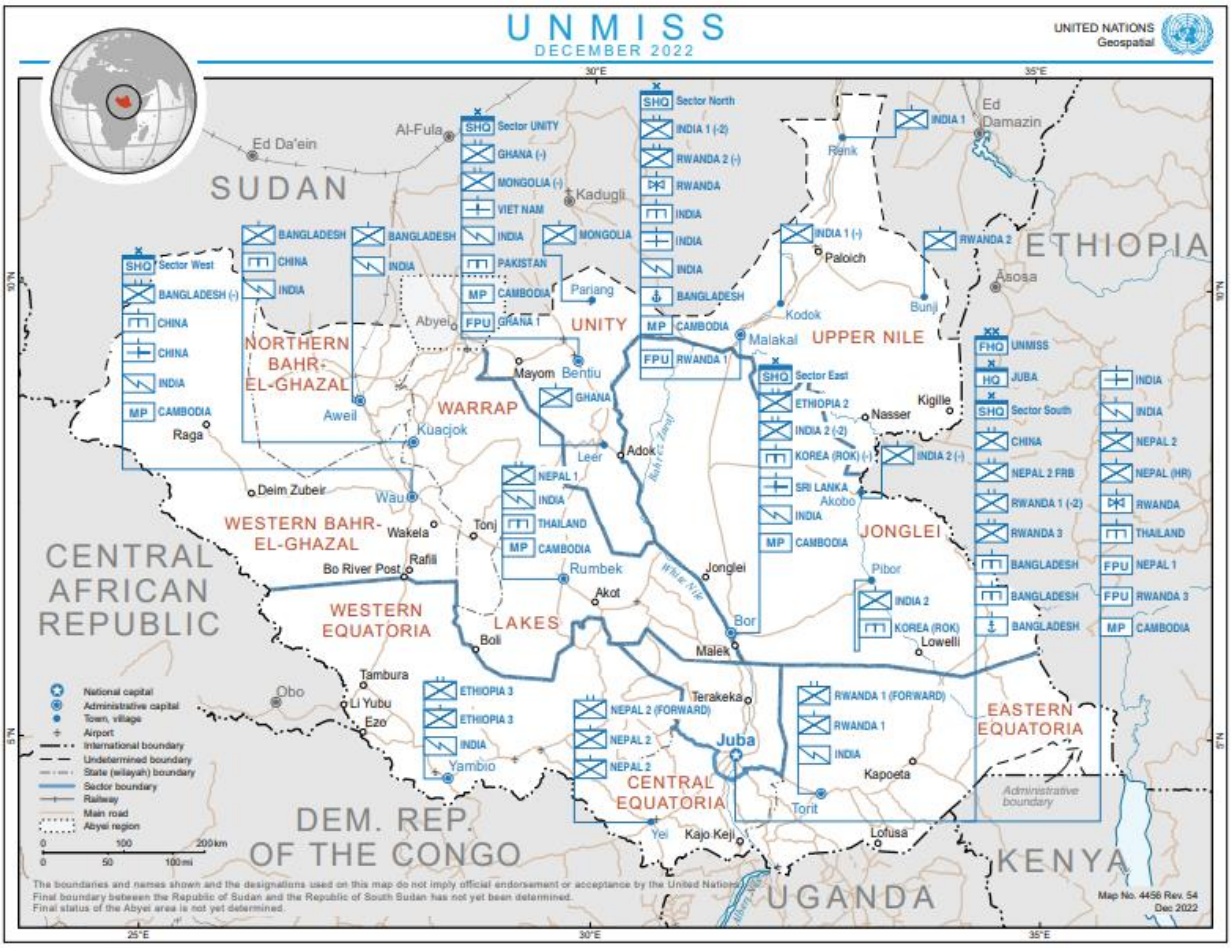
UNMISS
DECEMBER 2022
UNITED NATIONS
Geospatial
SUDAN
ETHIOPIA
SOUTH SUDAN
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEM. REP. OF THE CONGO
UGANDA
KENYA
NORTHERN BAHR-EL-GHAZAL
WESTERN BAHR-EL-GHAZAL
WARRAP
UNITY
UPPER NILE
JONGLEI
WESTERN EQUATORIA
LAKES
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
Ed Da'ein
Al-Fula
Kadugli
Ed Damazin
Renk
Paloich
Asosa
Bunj
Kodok
Malakal
Pariang
Abyei
Mayom
Bentiu
Aweil
Kuacjok
Raga
Leer
Adok
Nasser
Kigille
Akobo
Deim Zubeir
Wau
Wakela
Tonj
Rumbek
Akot
Jonglei
Pibor
Bor
Bo River Post
Rafili
Boli
Malek
Lowelli
Tambura
Obo
Li Yubu
Ezo
Yambio
Terakeka
Juba
Kapoeta
Torit
Yei
Kajo Keji
Lofusa
Sector West
Sector UNITY
Sector North
Sector East
Sector South
JUBA
UNMISS
BANGLADESH
CHINA
INDIA
MONGOLIA
VIET NAM
PAKISTAN
CAMBODIA
GHANA
GHANA 1
RWANDA
RWANDA 1
RWANDA 2
RWANDA 3
INDIA 1
INDIA 1 (-)
INDIA 2
INDIA 2 (-)
ETHIOPIA 2
KOREA (ROK)
KOREA (ROK) (-)
SRI LANKA
NEPAL 1
NEPAL 2
NEPAL 2 FRB
NEPAL (HR)
THAILAND
ETHIOPIA 3
NEPAL 2 (FORWARD)
RWANDA 1 (FORWARD)
National capital
Administrative capital
Town, village
Airport
International boundary
Undetermined boundary
State (wilayah) boundary
Sector boundary
Railway
Main road
Abyei region
Administrative boundary
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4456 Rev. 54
Dec 2022